MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

براغماتية الإخوان المسلمين في سورية؛ قبل الثورة وأثناءها

بقلم: أسامة هنيدي

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا

مدخل

انتقال الثورة من طابعها السلمي إلى طابعها العسكري؛ مهّد لنشوء الفصائل الإسلامية، وبالتالي عودة الفكر الإخواني إلى الواجهة من جديد في سورية من الناحيتين السياسية والعسكرية، ممثلةً بالرايات المتعددة التي ذرعت الأرض السورية من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وبتسمياتٍ متعددة وتبعياتٍ مختلفة، والسياسية المتعلقة بحضور الإخوان السياسي في الهياكل السياسية التي تشكلت على خلفية الثورة، من المجلس الوطني إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة..

هذا هو موضوع إشكاليتنا التي سنحاول تتّبعها عبر سؤالين هامّين جداً تشكّل الإجابة عنهما مقدمةً لإمكانية الانفتاح على القوى ذات التوجه الإسلامي أو (الإسلاموي) كما يصحّح بعضهم اليوم، فهذه مسألةٌ لا بد من الوقوف عندها منذ اللحظة، لتمييزها عن الإسلام كدين توحيدي خال من استثماره، أو الاستثمار فيه، أو مماهاته بالتشدد، والتطرف، ومن ثَم الإرهاب.

السؤال الأول: هل يمكن الحوار مع التيار الإخواني في ظل الشعارات الإيديولوجية التي يرفعها، والحديث هنا يدور عن الإخوان المسلمين في سورية بوضعيتهم الحالية، لتمييزهم عن باقي التنظيمات الإخوانية في عموم الوطن العربي، إن جاز التمييز وفق شكل وجود الإخوان في باقي الدول العربية وخصوصيّة كل حالة من حالاتهم.

أمّا السؤال الثاني الذي نطرحه فهو: هل عبّر أداء الإخوان المسلمين السوريين طوال السنوات العشر الماضية عن تغييرٍ ما في استراتيجيتهم تجاه قِيم العصر، وأعني الحرية، والديموقراطية، والمواطنة، وغيرها؟ أم إنه مازال حبيس التنظيرات الأولى للجماعة؟! وهذا ما سنقوم بفحصه عبر تتبع مسارهم، وأدائهم السياسي في السنوات الماضية لمحاولة تلمّس الإجابة عن هذين السؤالين.

لكن في البداية لا بدّ من إضاءةٍ تاريخيةٍ على بداية حركة الإخوان في سورية، وأهم المحطات التاريخية التي مرّت بها الحركة.

في نشأة الإخوان في سورية وظروفها التاريخية:

في العقد الثاني من القرن العشرين وتحديداً في العام ١٩٢٨ حين كانت مصر لاتزال تحت سلطة الانتداب البريطاني أسّس الشاب حسن البنا الجماعة وشرع ينشر أفكاره داخل الكليات المصرية في فترةٍ كانت فيها الجامعات حلبة نزالٍ مستمرٍ بين الأحزاب المصرية، الوفد، والأحرار الدستوريين، والسعديين، والحزب الوطني.[١]

لتبدأ بعد ذلك أنشطة الجماعة بالتوسع في مختلف الأقاليم المصرية مع مهاجمة الإنكليز، وتمثّل ذلك بالشروع في عقد مؤتمراتهم انطلاقاً من مؤتمر المنصورة، ومحاولة الاحتكاك بالأحزاب المصرية التي فوجئت عام ١٩٣٨ بمظاهرةٍ طلابيةٍ خرجت من الجامعة المصرية ضّمت أكثر من أربعة آلاف طالب يهتفون مطالبين أن يكون الحكم وفق الشريعة الإسلامية.[٢]

لن ندخل في التفاصيل اللاحقة المتعلقة بحال الإخوان المصريين، وما تعرّضوا له أو ما عرّضوا أنفسهم له من مظلومية بفعل قيامهم بأعمال عنف، وأنشطةٍ محظورة، خصوصاً في العهود المتلاحقة لجمال عبد الناصر، وأنور السادات الذي اغتيل لاحقاً على يد مشابهين للجماعة في النظرة والتوجهات، ومن ثم في عهد محمد حسني مبارك لاحقاً وصولاً إلى السلطة بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بحسني مبارك وأوصلت الإخوان للمرة الأولى في مصر للحكم عبر الرئيس المنتخب محمد مرسي.

أما في سورية، وهي صلب حديثنا فقد وصلها تنظيم الإخوان عبر مصطفى السباعي، الذي تخرّج من مصر مؤسساً جماعة الإخوان فرع سورية العام ١٩٤٢ إذ شرعوا بالمشاركة في الحياة السياسية في سورية منذ العام ١٩٤٦ وأصبح لهم نواب في البرلمان، إلى أن صدر قرار بحظر الجماعة في العام ١٩٦٤ مع وصول البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٣، فكانت ردة الفعل الإخوانية عبر تنفيذ تفجيرات لمبانٍ حكومية، واغتيال مسؤولين حكوميين، إلى أن وصلنا للعام ١٩٧٩، حين انشقت الطليعة المقاتلة عن الجماعة الأم، لتشرع بعملٍ مسلح ضد النظام وتقوم بقتل ثلاثة وثمانين شخصاً في مدرسة المدفعية في حلب، ليُصدر بعدها حافظ الأسد القانون رقم ٤٩ عام ١٩٨٠ الذي حظر الحركة، وعاقب كل من يثبت انتماؤه إليها بالإعدام، وشنّ بعدها حملةً عسكرية استهدفت مدينة حماة في شباط/ فبراير من العام ١٩٨٢ قتل فيها ما بين ١٠ الى ٢٥ ألف من سكانها، فتوقف بعدها نشاط الجماعة بعد نفي وتهجير معظم قادتها خارج سورية.[٣]

كان من الضروري جداً إجراء هذا العرض التاريخي الموجز، لأن له وظيفة ذات صلة مباشرة بالسؤالين المركزيين موضوع الدراسة لناحيتين الأولى: إمكانية الحوار مع هذا التيار، والثانية: تقييم أدائهم وفق

---

١. عبد الحليم محمود، الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ الجزء الأول، دار الدعوة، ط٥ ١٩٩٤ ص٧٨
٢. المرجع نفسه ص١٢٩
٣. راجع دراسة مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48396

المعطيات التي أفرزتها ثورة الشعب السوري بعد ٢٠١١ وما سبقها من أحداث خاصةً بعد توريث السلطة من الأسد الأب للابن في العام ٢٠٠٠ وما تلا ذلك من محاولةٍ خجولة للانفتاح قام بها الرئيس الجديد فيما بات يعرف بربيع دمشق الذي انتهى مبكراً عبر زج كثير من المفكرين والمثقفين في السجون وإغلاقٍ للمنتديات.

براغماتية الإخوان ما قبل سنوات الثورة:

وفق (التغيّرات) إن وجدت، التي طرأت على خطاب الإخوان بدءاً من العام ٢٠٠٥ حيث سبق إغلاق المنتديات وأهمها منتدى الأتاسي، الذي بدأ أواخر العام ٢٠٠٥ ولعلّ الندوة الأخيرة التي حملت عنوان: (الإصلاح في سورية)، التي شارك فيها خمس عشرة جهةً سياسية وحقوقية، ومدنية، من بينها جماعة الإخوان المسلمين إذ قرأ الكاتب السوري علي العبد اللّه ورقةً أرسلها علي صدر الدين البيانوني مراقب الإخوان السوريين، التي تضمّنت رؤية الإخوان المسلمين للتحول الديموقراطي في سورية، لتلجأ السلطة وقتها إلى توقيف أعضاء مجلس إدارة المنتدى واستجوابهم وهم (سهير الأتاسي، حسين العودات، يوسف الجهماني، ناهد بدوية، عبد الناصر كحلوس، حازم النهار، جهاد مسوتي، محمد محفوظ، حبيب صالح، ومحمد رعدون) [٤] من ثَمَّ أفرج عنهم وأحيل علي العبد اللّه إلى محكمة أمن الدولة التي وجّهت إليه تهمتيْ القيام بدعاية ترمي إلى النيل من هيبة الدولة، ونقل أنباء كاذبة.[٥]

رسائل إلى النظام:

في عام ١٩٨٧ بدأ شكلٌ من أشكال المراسلات أو تبادل المذكرات بين جماعة الإخوان وضباطٍ بعلم الرئيس السوري حافظ الأسد وعلى ما يذكر علي صدر الدين البيانوني أنهم: علي دوبا، وهشام بختيار، وحسن خليل، وجرى ذلك خلال جولتين في تموز/يوليو، وتشرين الثاني/نوفمبر من عام١٩٨٧، حيث كانت مطالب الجماعة في حينها تتمحور حول عدة نقاط أهمها:

- إلغاء القانون ٤٩.
- الإفراج عن المعتقلين.
- وقف الملاحقات.
- السماح بعودة المهجرين.
- التعويض على المتضررين.
- السماح بحرية العمل الإسلامي الدعوي.

أما النظام فمن جهته، وبحسب البيانوني، فقد كان رده بأنه لا يمكن إلغاء القانون ٤٩، بل وكشكلٍ من أشكال الحرفية في العمل السياسي، طلب من الجماعة إصدار بيانٍ تدين فيه العنف في الماضي، الأمر

---

٤. راجع وائل السواح مقدمات الربيع العربي، منتدى جمال الاتاسي للحوار الديموقراطي آخر مظاهر الربيع العربي، تلفزيون سورية، URL

٥. انظر موقع الجزيرة رابط الخبر URL

الذي فهمته الجماعة على أنه سيشكل عنصر إدانة لها مستقبلاً فردّت باقتراح استفهامي حول الظروف التي جعلت الجماعة تلجأ إلى العنف.[٦]

وربما تكرر الأمر في عام ١٩٩٥ بدعوة جديدة عبر التواصل مع الشيخ حسن حميدي لمقابلة رئيس الجمهورية للبحث في أوضاع المعتقلين والمهجرين من جماعة الإخوان على خلفية الأحداث السابقة ومرت شهور عديدة لم يستقبل فيها أحد الرجل القادم من خارج البلاد بعد ضمان أمنه؛ وهذا ما يؤشر مرة أخرى على عدم جدية النظام في فتح حوار ليس مع الجماعة فقط، بل مع أي قوة سياسية لها رصيد ما في الشارع السوري.

وكذلك الأمر مع رسالة نقلها سفير سورية في الإمارات عام ٢٠٠٣[٧]. لا يُعلم على وجه التحديد إن كانت مبادرة فردية أم موجهة، ولكن في الغالب الأعم لا يمكن لرجل كرياض نعسان آغا أن يخرج في تلك المرحلة عن توجهات النظام وهو العارف بخفاياه كونه سفيراً له ولاحقاً وزيراً في إحدى حكوماته لكن الأمر كان كسابقه لناحية عدم تجاوب النظام مع أي من هذه المطالب.

بعد ذلك وفي محاولةٍ براغماتية من الإخوان كان ميثاق الشرف الوطني في العام ٢٠٠١ الذي نصّ على نبذ العنف، وإطلاق الحريات العامة، وفصل السلطات، الأمور التي عدَّها الجماعة من صلب المبادئ الإسلامية.

وتابعت الجماعة في العام ٢٠٠٢ في لندن بالتحديد مسارها البراغماتي في عقد مؤتمر تمخض عن مبادرة ليست باتجاه السلطة كما يقول البيانوني، بل هي مبادرة وطنية كما يصفها، ولعلّ البراغماتية لم تخدم إجابة البيانوني لدى سؤال مُقدِّم الحلقة حول طبيعة عمل الجماعة، هل هو دعوي أو سياسي في طرح أوليَّة العمل الدعوي، وأضاف: "إن العمل السياسي جزء من نشاطنا نمارسه في العهد الذي يسمح لنا بذلك"، وحتى في إجابته حول العنف الذي استخدمته الجماعة أجاب: "بأن الإخوان السوريين استثناء في معرض تشاوره، وتبريراته للجماعة الأم في مصر".[٨]

وهنا ينبري سؤالان أساسيان:

هل فعلاً يتبنى الإخوان الجانب الدعوي أو إن شهوة السلطة تداعبهم بحلم قديم جديد يريد إقامة حكم الله في الأرض؟ والسؤال الثاني هل أفرزت كل تلك "البراغماتية" الإخوانية في التعاطي مع إشارات النظام أية مؤشرات عوّلت عليها الجماعة في سلّم أهدافها للتغيير في الحالة السورية؟ سيما أن معظم الرسائل لم تصل بطريقة مباشرة، وتنمّ عن انفتاح ما من السلطة عليها، بل عبر أشخاصٍ أمنيين هم في الأصل من الدائرة الضيقة للنظام؟

ماذا بعد؟

---

٦. لقاء مع المراقب العام لجماعة الاخوان في سورية علي صدر الدين البيانوني /التلفزيون العربي في الثامن من أيار/مايو/ ٢٠١٦ https://www.youtube.com/watch?v=Mo2t_UCotrs

٧. المقابلة نفسها مع البيانوني على التلفزيون العربي

٨. نفس المصدر

قراءة في ملامح المشروع السياسي للإخوان السوريين ٢٠٠٤:

لا بدّ من التوقف ولو بتلخيص شديد وضروري يعبّر عن الأداء الإخواني في السياق التاريخي، أقول بتلخيص لأن ذلك سيكون موضوع قراءة وبحث خاص لاحق وضروري لأنّه لا يمكن تجاهل الطروحات وعدم التعليق عليها في سياق فحص الأداء الخاص بالجماعة و (براغماتيتها) المزعومة في التعامل مع الحدث المستجد.

ففي مشروعها الذي طرحته في العام ٢٠٠٤ تحت عنوان كبير "المشروع السياسي لسورية المستقبل"، وعلينا أن نعترف بالجهد التوفيقي في أحيان، والتلفيقي في كثير من الأحيان، إذ حاولت الجماعة، وعبر بعض من السوريين الأذكياء بين ظهرانيها، والوطنيين دون شكّ على الأقل في التوجهات والرؤى التأسيس لبنية مشروع سياسي ما، سيما وهي المتّهمة دائماً بغياب مشروعها السياسي منذ البيان الحصيف الذي أدلى به المفكر المصري فرج فوده في كتابه (الحقيقة الغائبة)، ودفع حياته ثمناً له، وهنا لن نتوقف كثيراً عند المنطلقات الفكرية والنظرية، لأنها متداولة حتى عند الجماعة الأم في مصر، ولكن ما يعنينا هنا هو جملةٌ من الملاحظات حول رؤية الجماعة في سورية لمرتكزات الدولة الحديثة في الباب الثالث، ونظرة الجماعة لمفهوم الوطن في بابها الرابع، ونظرتها للسلطة ضمن الباب السادس من المشروع.

الملاحظة الأولى:

تبدأ الجماعة مشروعها السياسي في بابه الثالث بالحديث حول مرتكزات الدولة الحديثة عبر الإصلاح السياسي وإقامة الحكم العادل كمدخلٍ لكلّ أنواع الإصلاح الأخرى.[٩]

ثم يلي ذلك الطرح وبناء عليه ما سأسمّيه عادة الاختزال الماضوية، وأعني بها تماماً ردّ جميع المفاهيم واختزالها وليّ عنقها كي تكون مفاهيم متوافرة في الفكر الإسلامي، كالديموقراطية، والمواطنة، والدولة التعاقدية، والتعددية السياسية، وبقدرة قادر تغدو الديموقراطية مساوية للشورى، ويصبح الرسول الكريم واضع أسس المواطنة، وأبا بكر مؤصّل الدولة التعاقدية. ولا نرمي من هذا الكلام النيل من شخصية الرسول العربي الكريم أبداً ولا النيل من خليفته الأول، بل نستنكر تحميلهما وزر مفاهيم لم تنضج بمعناها الحديث إلا في القرنين المنصرمين مع نشوء الدولة الوطنيّة الحديثة.

---

٩. المشروع السياسي لسورية المستقبل، منشور على موقع الإخوان المسلمين الرسمي في سورية، راجع URL

الملاحظة الثانية:

تقول الجماعة في مشروعها حول التعدديّة السياسية التالي: "إنها نتاجٌ طبيعيٌ لحرية الفكر والاعتقاد" ولنا أن نتساءل هنا عن مدى انسجام الجماعة مع نفسها أولاً، ومع الواقع والمعطيات من جهة أخرى، عبر التوليفة التي يحاولون إقناعنا بها ونقول لهم وللمحسوبين عليهم، كيلا يكون كلامنا نوعاً من التجني من جهة ولكل أولئك الذين يشبهون توجهات الجماعة من جهة ثانية، والذين قاموا بعديد الارتكابات من أعمال قتل، وتفجير، وخصوصاً ما ناله كثير من مفكرين وسياسيين من مصائر مأساويةٍ وإن لم يكن على يد الإخوان بصورةٍ مباشرة في كثير من الحالات إلا أنّ معظم التنظيمات الجهادية والسلفية إنما استقت أيديولوجيتها من الجماعة بشكل كبير، فنسأل كل أولئك:

- من قتل أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء المصري في الرابع والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٤٥؟
- من قتل القاضي أحمد الخزندار في الثالث والعشرين من آذار/مارس من عام ١٩٤٨؟
- من قتل محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري في الثامن والعشرين من كانون أول/ديسمبر ١٩٤٨؟
- من قتل الرئيس أنور السادات في السادس من تشرين أول/اكتوبر العام ١٩٨١؟
- من قتل طلاب كلية المدفعية في حلب في عام ١٩٨٢؟
- من فجّر كراج البرامكة في دمشق في العام ١٩٨٢؟
- من اغتال حسين مروة في السابع عشر من شباط/فبراير من عام ١٩٨٧؟
- من اغتال مهدي عامل الثامن من أيار/مايو من عام ١٩٨٧؟
- من اغتال فرج فودة في الثامن من حزيران/ يونيو من العام ١٩٩٢؟
- من أوقف المفكر السوري صادق جلال العظم على قوس المحاكم بعد صدور كتابه "نقد الفكر الديني؟"[١٠]
- من أصدر فتاوى بهدر دم نصر حامد أبو زيد، ودم سيد القمني؟

سأردف إن كل تلك الأفعال وإن لم يكن الإخوان مسؤولين عن كثير منها لكن القاعدة التي نفذ مرتكبوها تلك الأفعال الوحشية إنما تنهل من معين الفكر الإخواني، ويأتي الإخوان بفروعهم لإقناعنا بحرية الفكر والمعتقد كمدخلٍ للتعددية السياسية، وخاصة بحق شخصياتٍ مسلمة فكيف الحال مع مفكرين ليسوا عرباً كسلمان رشدي مثلاً!

---

١٠. أنظر في هذا السياق وقائع محاكمة المؤلف والناشر / ملحق كتاب نقد الفكر الديني/ صادق جلال العظم / دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ط٢ ص٢٤٣ وما بعدها

الملاحظة الثالثة:

حول مفهوم الدولة الإسلاميّة تقول الجماعة وأقتبس من مشروعها ما يلي:

"الدولة الإسلامية هي ما نطلق عليه الدولة "الحديثة"."[11]

لعلّ المدقق ذا الحسّ النقدي سيكتشف دلالات وضع كلمة الحديثة بين قوسين في المشروع، فصاحب النيّة الطيبة سيضمر تحفظاً لدى الإخوان على كلمة الحديثة التي قد تنطوي على تجديدٍ يزيح التقليد، أما صاحب الحس النقدي الأصيل فسوف يعدّها رفضاً لمفاهيم الدولة الحديثة بشقّها العلماني المخيف بالنسبة للجماعة، وذلك مبررٌ واهٍ بالنسبة للجماعة ربما يورّطها بوظيفةٍ مضمرة بحسب النظرية البنائيّة الوظيفيّة ليست الجماعة بوارد التصريح عنها، لصالح وظيفة معلنة تطرح البرّاق من الشعارات وهذا ما عبّر عنه مؤسس الجماعة في سورية، الدكتور مصطفى السباعي حين قال: "أما في الإسلام فإن المنادي بفصل الدين عن الدولة فهو انحراف به عن وضعه الصحيح".[12]

الملاحظة الرابعة:

في حديثهم حول مفهوم التعاقديّة، فإن أبرز ما يميّز هذه الصفة وبحسب ما ورد في المشروع المطروح، هو أنها غابت، أو غُيِّبت تحت ركام الملك العضوض، الذي انحرفت إليه دول ما بعد الخلافة الراشدة [13]. والملك العضوض بحسب ابن الأثير هو الذي يصيب الرعية بعسف وظلم كأنهم يعضون فيه عضاً والعضوض من أبنية المبالغة [14].

وحقيقةً، إن المدقّق في جملة المصطلحات المستخدمة في باب التعاقدية، كما وردت في مشروع الإخوان يدرك أنّها تبدو بعيدةً عما عرفها فلاسفة العقد الاجتماعي، فمصطلحات من قبيل: (الإمامة، علماء الفقه، أهل الاختيار، أهل الحل والعقد)، تضع مفاهيم الحداثة التي يتحدثون عنها مرة أخرى بين ألف قوس من أقواس الشك.

سأكتفي هنا فقط بما يخدم موضوعي، على أن أحاول فرد مساحة أكبر لقراءة المشروع ككل، وفي كل أبوابه، لكنني سأختم بعبارة وردت في المشروع، أراها مؤشراً ربما على عدم اتساق رؤية الإخوان السوريين مع منطق التاريخ والوقائع.

استَشهد كاتبو المشروع بحديث نبوي يقول:" إذا ذلّت العرب ذلّ الإسلام". لكن أندونيسيا على سبيل المثال لم تذل، بل أصبحت نمراً آسيوياً له وزنه، وكذلك ماليزيا، وهما بلدان مسلمان إضافة إلى تركيا التي غدت قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب.

---

11. المشروع السياسي لسورية المستقبل سبق ذكره
12. السباعي، مصطفى، الدين والدولة في الإسلام، تحت عنوان أصلي هو: هذا هو الإسلام، سلسلة رسائل تبحث عن الفكرة الإسلامية الحديثة نص محاضرة ألقيت على فريق من الخلية الاجتماعية في بيروت بتاريخ التاسع عشر من شباط/فبراير ١٩٥٣ ص٦٦
13. المشروع السياسي لسورية المستقبل/ سبق ذكره ص٣١
14. في معنى الملك العضوض، راجع الرابط: URL

فالباحث عن تجديد الخطاب الإسلامي، لا يمكنه ربط حالة الذلّ فقط بالذل الديني، بل بجملة معطياتٍ تاريخية أفرزت ذلك الذل، وأهمها مسائل المواطنة المتساوية، والحريات الفكرية، والديموقراطية، والمدنية، والحداثة، الأمر الذي لم يكن يعني بتاتاً الطُغَم العسكرية التي حكمت البلدان العربية بعد استقلالها، إلّا إذا كان الأمر، وخاصة لدى أنصار الفكر الإسلاموي شكلاً من أشكال التلفيق المواكب لشهوة السلطة، والسلطة هنا ولدى الإخوان دائماً تعني: إقامة حكم اللّه في الأرض.

الإخوان في جبهة الخلاص الوطني:

ربما لم يكن أمام الإخوان من سبيلٍ يحمل أسباباً تبدو أعمق من مجرد استثمار انشقاق قيادي من الصفوف الأولى في النظام والحديث هنا عن نائب الرئيس السوري السابق، عبد الحليم خدام، الذي أعلن انشقاقه في ديسمبر ٢٠٠٥ لاجئا بعدها إلى باريس.

ومع تحفظ الكثيرين من الشخصيات السورية المعارضة في تلك الفترة، على الأقل على رؤية الإخوان عموماً رغم نبذهم العنف، وإعلانهم وفق أدبياتهم (المستجدة) عن تطلعهم لدولة مدنية ديموقراطية، إلّا أن ليبراليي المعارضة التقليدية، كانوا متخوفين من الجماعة، لأسبابٍ غالباً ما تصنف وفق الأيديولوجيا التي يحملونها.[١٥]

ولذلك وجد الإخوان أنفسهم مدعوين للتحالف مع عبد الحليم خدام، الشخصية السنية التي كانت نافذة في حكم الأسد الأب، والملوثة بالفساد من رأسها إلى أخمص قدمها، وقد هُمّشت في عهد الأسد الابن، ولم يعد لها أي أثر في رسم السياسات التي استعصت معها الحالة السورية، خاصةً بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري التي تربط خدام به صلة قرابةٍ عائلية في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥ وما تلاها من خروج الجيش السوري من لبنان وبناء عليه أُعلن في لندن يوم ١٧ آذار/مارس عام ٢٠٠٦ عن تأسيس جبهة الخلاص الوطني في سورية[١٦]

ولم تمرّ ردود الفعل مرور الكرام مرة ثانية عند إعلان دمشق الذي كان الإخوان المسلمون قد وقّعوا عليه في تشرين أول/اكتوبر من العام ٢٠٠٥ وصرّح أحد أعضائه حسن عبد العظيم بأن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق وضعت الإخوان أمام خيارين، إما الانضمام إلى إعلان دمشق، وإما الانضمام إلى جبهة الخلاص، وقد أكد حينها عبد العظيم أنّ البيانوني ارتكب خطأين، أولاً بلقائه خدام، وإطلاقه جبهة الخلاص الوطني، وثانياً امتناعه عن التشاور مع المعارضين في الداخل.[١٧]

هنا مرةً أخرى، انتهز الإخوان فرصة انشقاق خدام، التي يمكن بتفكير الجماعة، أو ينبغي على حد تعبير البيانوني أن توظّف لصالح البلد مضيفاً إنه لا يمكن لأي فئة معارضة أن تتجاهل مسألة انشقاق خدام،

---

١٥. راجع مثلا، عمر كوش، قراءة في كتاب سيرة رياض سيف وشهادته للتاريخ، وقائع سورية، الجزء الأول، حرره أكرم البني وأسامة العاشور مؤسسة الجديد بيروت في الخامس والعشرين من كانون أول/ ديسمبر٢٠٢٠ على: URL

١٦. جريدة القدس العربي، بتاريخ الثامن عشر من آب / أغسطس / ٢٠٠٦ URL

١٧. الدستور الأردنية بتاريخ، الأحد، في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ URL

ولدى سؤاله عن الفوائد المتوقعة آنذاك من التحالف معه، يجيب البيانوني بـ:

- **تشجيع الآخرين على الانشقاق عن النظام.**
- **استثمار صلات خدام الشخصية بشخصيات علوية.**[١٨]

وما حدث بعدها، ربّما أطاح بكل توقعات البيانوني، فلا حصل انشقاق كبير على مستوى الدائرة الضيقة للنظام، علماً أن خدام وكما ذكرنا سابقاً، وعلى الرغم من دوره السياسي الطويل، إلا أنه كان ضمن دائرة الفساد الضيقة لا من دائرة صنع القرار الفاعل على صعيد السياسة، والأمن، والعسكري، ومن جهة ثانية لم يحدث أي تأثير من خدام على أي شخصية علوية وازنة في الداخل ربما للسبب الأول نفسه.

مرة أخرى أخطأت الجماعة في تقدير الموقف، إذ وإبّان العدوان الإسرائيلي على غزة فتحت الجماعة خطاً تفاوضياً مع النظام كما يروي خدام، عبر لجنة أمنية، والذريعة هذه المرة كانت موضوع غزة وعلقت أنشطتها ضد النظام التي رأت حينها في شخصية خدام ومواقفه تبنياً للمشروع الأمريكي، وهجوماً على المشروع المقاوم، وأخذت الجماعة مرحلة ما بعد غزة، على محمل الجِد لا الهزل، إذ رأت أن المنطقة ستدخل مرحلة استراتيجية جديدة.[١٩] وكان القرار لدى الجماعة بفك الارتباط مع خدام وبالتالي الانسحاب من جبهة الخلاص.

الإخوان السوريون، الأداء بعد ٢٠١١:

وصلنا إلى الحدث الأكبر وهو ثورة الشعب السوري في آذار/مارس ٢٠١١ التي بدأت سلميّة في شهورها الأولى، لتنتقل بعدئذ إلى حمل السلاح، الأمر الذي واجهته السلطة بردود فعل أكثر عنفاً، ولتتحول سورية لحظة كتابة هذه السطور إلى بلدٍ ممزّق، ولتتحول إلى ساحة صراع داخلية، وإقليمية، ودولية.

وأكاد أتفق مع رؤية الدكتور عزمي بشارة في توصيفه لما جرى بعد ذلك من محاولة الجماعة التسلّل إلى الجسم السياسي السوري المعارض، وتصدّر المشهد رغم حذرها في البداية، وتحديداً عبر تردّدها في المشاركة في مؤتمر أنطاليا في الأول من حزيران/يونيو من العام ٢٠١١، خصوصاً أن النظام كان يتّهم الثورة بأنها مؤامرة إخوانية سلفيّة، كما لم تكن الجماعة حينها راغبةً في قطع الطريق على المساعي العربية والإقليمية، التي حاولت إقناع النظام بالقيام بعمليات إصلاح، ولذلك أرسلت الجماعة وفداً يمثّلها بصفة مراقب إلى المؤتمر.[٢٠]

ثم تلا ذلك التداعي إلى مؤتمر بروكسل في الرابع من حزيران/يونيو من العام ٢٠١١ وهنا يلحظ الدكتور عزمي بشارة، ونتفق معه في ذلك اندفاع الإخوان ولو بشكل خفي إلى تعزيز وجودهم وتأثيرهم في تكتلات المعارضة السورية، بما يسهم في توجيه العمل المعارض.[٢١]

---

١٨. مقابلة للبيانوني مع التلفزيون العربي / سبق ذكرها
١٩. راجع جريدة القدس العربي في عددها الصادر في السادس من نيسان/ ابريل 2009 URL
٢٠. عزمي بشارة سورية، درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٣٩٧
٢١. المرجع نفسه ص٣٩٩

وهنا لنا أن نسأل: هل تغير خطاب النظام ليسبغ على الثورة السورية طابعاً مدنياً وسلمياً أقلّه في شهورها الأولى أو إن شهوة السلطة عادت لتداعب خيالات منظّري جماعة الإخوان السورية، لتعطي النظام في مرحلة حساسة جداً وربّما عن حسن نيّة أو سوء تقدير ذريعةً أخرى يُقنع بها الموالين له داخلاً وخارجاً بأنه يواجه التطّرف الإسلامي؟

ووفق ذلك المسار، حضرت الجماعة بعد ذلك، وساهمت عبر شخصيات عدة، في الاجتماعات اللاحقة التي تمخضّت عن تشكيل المجلس الوطني السوري في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر/٢٠١١ ومن بعده الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فكيف كان أداء الجماعة في المجلس، ومن ثم الهيئة، وهل سنّت الجماعة أية استراتيجية جديدة منسجمة مع كل مزاعمها الواردة في مشروعها السياسي لسورية المستقبل، الصادر في ٢٠٠٤، أو إن الكلام المعسول حول التداولية، والتعاقدية، وحرية الفكر، والدستور، كان عبارةً عن مرحلة لازمة ستنتهي بانتهاء مفاعيلها، سيّما مع التطورات الدراماتيكية التي حصلت في سورية مع ظهور النصرة، ومن ثم داعش، كتيارات تدّعي تمثيلها للإسلام؟ وكيف كان موقف الجماعة من كل ذلك؟

سنحاول في القادم من السطور، رصد كل ذلك على قاعدة أن نأخذهم من أفواههم لنسأل:

كيف يقيّم الإخوان خياراتهم السياسية في الثورة السورية، وهم الذين انسحبوا مبكراً من جبهة الخلاص الوطني التي تحالفوا من خلالها مع أحد رموز النظام السابق؟

ففي مقابلةٍ مع مراقب الجماعة الحالي، محمد حكمت وليد يقول الكلام من آخره، وهو أن النظام لا يريد حلاً سياسياً ويعرقل كل مسعىً لتغيير معادلة الظلم والاستبداد القائمة منذ عقود.[٢٢]

وهذا الكلام برأينا يحتمل وجهين:

الأول: هو عدم قدرة الجماعة على المضي فيما يعدّه الآخرون من المعارضة السورية حلاً إمّا لأسبابٍ متصلة مباشرةً بأيديولوجية الجماعة سيّما أنّ عدداً كبيراً من شخصيات المعارضة السياسية في بداية الثورة لم تكن ذات توجهات إسلامية، بل ولا تحبذ هذه التوجهات، بسبب ميولها اليسارية، والعلمانية، والليبرالية، ولذلك لم تستطع في تلك المرحلة لعب دورٍ مؤثرٍ في البدايات.

الثاني: ربما يكون مبنيّاً على فهم عميق لبنية النظام، سيما أن الجماعة عانت ما عانته من قتلٍ ونفيٍ وحظرٍ لكن هذا الاحتمال يبقى في إطار الموضوعية التي نحاول تبنيها وتوخيها في هذا البحث، وقد كذّبها سابقا ذلك الخيار القاتل، إذ سرعان ما تراجعت عنه بالتحالف مع عبد الحليم خدام [٢٣]، وسيبدأ بالتكشف أكثر في محاولات السيطرة على القرار الوطني عبر الهيئات السياسية التي تشكلت بعد ٢٠١١.

---

٢٢. حوار مع المراقب العام للإخوان في سورية محمد حكمت وليد، بتاريخ الثامن من شباط/ فبراير ٢٠٢١ https://ikhwansyria.com/6698-2/

٢٣. إشارة إلى نائب الرئيس السوري المنشق عن النظام عبد الحليم خدام

وعلى ذلك بدأت حالة التسلل الإخواني إلى تلك الهيئات تأخذ طابعاً متدرجاً فمن التردّد في الذهاب إلى أنطاليا وبروكسل إلى المساهمة في تأسيس المجلس الوطني السوري، ومن ثم الحضور في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والجسم المنبثق عنها أي هيئة التفاوض، ثم الانسحاب منها ما يفسره قناعة الجماعة الراسخة بقدرة النظام، ودائما بحسب المراقب على التلاعب وتعطيل أي دستور لصالح إبقاء حكم العائلة.[٢٤]

وعن موقف كثير من الحركات الإسلامية تجاه إيران، ووجهة نظر الجماعة في سورية، خاصة بعد توسع النفوذ الإيراني في سورية، فالجماعة التي انسحبت كما ذكرنا سابقاً من جبهة الخلاص، بحجة العدوان على غزة ووقفت آنذاك موقفاً مناصراً لـ (محور المقاومة) ربّما تكشّف لها بعد ٢٠١١ زيف ذلك التوجه ومقتضياته، لناحية أدائها السياسي فجاءت المراجعة ذات طابع تبريري، وفي الوقت نفسه كانت أكثر راديكالية تجاه المشروع الإيراني، وعلى ذلك جاء كلام المراقب في هذا الشأن ليقول:

"إن علاقة الضرورة التي ألجأت الحركات الإسلامية الفلسطينية إلى إيران أوقعتها في مأزق تاريخي فالمشروعان الصهيوني والإيراني يتنافسان على النفوذ في بلادنا" مضيفاً بدور السائل:" قلي باللّه عليك كيف يمكنهم تحرير فلسطين إذا كانت الشعوب في سورية، والعراق، ولبنان، واليمن، مقهورةً ذليلة مشردة تحت الخيام.[٢٥]

لكن يبقى ذلك وفق أطر أيديولوجية الجماعة حين تغيّب وليس عرضاً أفكار المواطنة والحريات والمدنية عن مفرداتهم لحظة التفكير بما يحاربونه، والبديل الذي يطرحونه، وعلى سبيل المثال نجد هذه العبارة في مقالة أحد كتّابهم وعلى موقعهم الرسمي إذ يعلن:

"إذا قلت الثورة لإزالة الفساد، أو النظام، أو الطائفية، قد توافقك فصائل، وتشكيلات، ودول، أما أن تقول: أريد أن يحكم الإسلام، فهذا ممنوع، إنهم يريدون أن يقتلوا الحكم الإسلامي في صدور المسلمين".[٢٦]

بعد هذا الكلام، سيشعر أي وطني سوري عاش الحدث في بداياته، بالغبن الشديد لأن آخر ما كان يدور في بال السوريين الناهضين لحريتهم، وكرامتهم السليبة، هو مسألة الحكم الإسلامي، فلم تكن أغنية إبراهيم القاشوش تحمل هذه الشعارات في حماه، ولا كان مكتوباً على ورود غياث مطر الحكم للّه، ولا كانت بالونات صلاح صادق مهمورةً بهذا الختم، ولا كانت كلمات عبد الباسط الساروت بعد قد حملت تلك الشحنة العاطفية نحو الحكم الإسلامي، ولا كانت عدسة باسل الصفدي ترصد اللحظة التي سيقام فيها حكم اللّه في الأرض.[٢٧]

والمدقّق في هذه المسألة، سيكتشف عمق الأيديولوجيا التي إن أبدت بعض البراغماتية في أدائها

---

٢٤. نفس المقابلة.

٢٥. نفس المقابلة https://ikhwansyria.com/6698-2/

٢٦. رؤى في زمن الثورات، محمد عادل فارس، في الأول من تشرين اول/ اكتوبر ٢٠٢٠، https://islamsyria.com/site/show_articles/14435

السياسي، إلا أنها ستعود إلى الأصول، وإلى المنطلقات التي أعود لأسميها (عادة الماضوية) التي تعيش خارج الواقع، وخارج منطق العصر، لتغدو المصطلحات التي ذكرناها سابقاً كالحرية، والمواطنة، والمدنية، خارج سياق التفكير الإخواني، لصالح نماذج (السلف الصالح)، والذي يكفي مراجعة القراءة الحصيفة التي أدلى بها المفكر المصري فرج فودة لكل من أوراق الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لبيان تهافت تلك العودة.

وفيما يتعلق برؤية الجماعة للحل اليوم، يأتيك جوابٌ محنّك جداً، وربما صادم، سيّما بعد المآلات التي قِيدتْ إليها البلاد من شرذمةٍ وتمزق وغيابٍ للحلول بعد جولات الفراغ في أستانا، وسوتشي، واجتماعات اللجنة الدستورية التي فشلت بشهادة المبعوث الأممي إلى سورية بيدرسون في إحداث أي تقدمٍ في مسار العملية السياسية في سورية التي أطّرها القرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن ٢٢٥٤ ، ويرى فيه السوريون بوابةً ضرورية للحلّ سيما أن اللاعب الأقوى على الساحة السورية، وأعني روسيا، قد وافقت عليه بعد أن سبقه ولحقه ١٨ فيتو روسي في كل ما يتعلق بمشاريع قوانين مطروحة في الشأن السوري منذ ٢٠١١ لكن بعضهم يعدّه تكتيكاً روسياً واستراتيجياً وجيوبوليتيكياً [٢٨]، لما بعده، وهذا وارد جداً، تعززه الوقائع التي تبعت سنة صدور القرار، والمواقع التي أخذت القوى الكبرى في التفكير فيها مع تباين مصالحها، وأهدافها التي تفضحها خلافاتها الكبرى سيما لناحية الموارد، ومنابع النفط، والنفوذ إلى المعابر، وهنا أعني بالتحديد اللاعبيْن الأمريكي، والروسي، وبدرجة أقل اللاعبيْن الإقليميين تركيا، وإيران، وبدرجة ثالثة، وربما رابعة، حلفاء هؤلاء وأولئك في المنطقة.

أقول بعد كل ذلك، سأتوقف عند إجابة المراقب العام للجماعة محمد حكمت وليد حول سؤالٍ افتراضي عن بديل المسار التفاوضي، وربما أسجّل إجابةً محنكة جداً وقد أراها معبرةً جداً عما آلت إليه الحالة السورية، يقول: "لا تستطيع الأطراف الدولية والإقليمية فرض حلٍ خاسرٍ على سورية إلّا إذا وجدت شريكاً سورياً يرحّب بهذه الحلول الخاسرة".[٢٩]

وهنا لا بد من الصراحة لا على قاعدة ممالأة الإسلاميين، ومنهم الإخوان، ولكن لناحية القراءة المتأنية لهذا التصريح الخطير الذي قد نجد أنفسنا مضطرين لقبوله على قاعدة الواقعية السياسية الحقيقية لا على قاعدة المكابرة التي لا طائل منها، وبعيداً عن المزايدات السياسية، والوطنية، ذلك أن في هذا التصريح اعترافاً صريحاً ومتسقاً مع وقائع الميدان السياسي، والعسكري، بأننا كسوريين، خاسرون بأفضل الحلول

---

٢٧. في إشارة إلى ناشطي الثورة السورية المدنيين الذين قضوا بداية الثورة السلمية وهم:
- إبراهيم القاشوش الذي قتل في الرابع من تموز/ يوليو من العام ٢٠١١
- غياث مطر الذي قضى تحت التعذيب في السادس من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١
- صلاح صادق: ناشط من محافظة السويداء استشهد في حلب في الحادي والثلاثين من كانون الثاني / يناير ٢٠١٢
- عبد الباسط الساروت: من أبرز ناشطي الثورة، استشهد في الثامن من حزيران/ يونيو ٢٠١٩
- باسل الصفدي: مطور برمجيات ومصور استشهد في الثالث من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥

٢٨. من المفيد مراجعة وجهة النظر الدكتور جمال الشوفي في هذا الموضوع: URL

٢٩. المقابلة نفسها مع المراقب العام لجماعة الإخوان السوريين التي وردت سابقا

وهذا واقع لا يمكن نكرانه، إذ لم يعد السوريون يملكون في الداخل سوى التضرع لقدوم مئة ليتر من المازوت يقيهم شر الشتاء، ليكملوا اصطفافهم على دور جرة الغاز، والخبز، والتموين الأساسي، والبنزين، كما لم يعد السوريون يملكون في الخارج زمام أمرهم، سيما مع تشظي الجسم المعارض، وفقدان ثقة الدول به مع منسوب فساد مرتفع جداً في شراكاتهم، وتوجهاتهم، ومع ضرب المعارضة بعضها ببعض من جانب دول وأطراف خارجية، أو بفعل خلافات المعارضة ذاتها..

ولذلك وبحسب قراءةٍ متأنية لتصريح المراقب العام، يجب أن يوجد شريك سوري يرحب بهذه الحلول الخاسرة، وربما ونحن نكتب هذه السطور يتم تداول مسألة المجلس العسكري الانتقالي، كمقترح لحل الأزمة، وتركيبته، وقيادته التي ربما، وأقول ربما، يكون أحد الحلول الخاسرة التي يتبناها السوريون، ومنها ما قد تتضمنه هيئة الحكم الانتقالية وفق القرار ٢٢٥٤ أحد المخارج التي تعبُر بالسوريين إلى ضفة جديدة قد تكون محفوفةً بالمخاطر، لجهة إعادة إنتاج سلطة عسكرية جديدة، ولكنها قد تشكل خرقاً في ذلك الستاتيكو السوري نحو آفاق يتمنونها أكثر رحابةً، ولكن على قدر أهل العزم تأتي العزائم، فإن رأى السوريون، بعد حين من زوال الاستبداد، أن يقولوا كلمتهم الوطنية الجامعة في استعادة قرارهم الوطني على قاعدة سورية، لا المفيدة، ولا الضارة، لا التابعة، ولا الملحقة، بل سورية السوريين كافة بمواطنيتهم وكفاءتهم وتنمية اقتصاد بلادهم وسياستها وثقافتها، التي غمرت الأرض حضارةً وفكراً وفناً وأدباً وإبداعاً.

في هذه الحال سيخلصون ربما إلى الاستقرار، والأمن، وماعدا ذلك سيجعلهم، في أحسن الأحوال، مواطني دولٍ غربية تستنزف طاقاتهم وتعيدهم إلى حجمهم الطبيعي، أو عبئاً على دول الجوار الغارقة بأزماتها كلبنان مثلاً ليكونوا قنبلةً موقوتةً في تلك البلدان يمكن توظيفهم سياسياً، أو يظلوا واقفين على طوابير الذل في شوارعهم القذرة.

خاتمة واستنتاجات:

بناء على كل الوقائع السابقة، يمكن أن نخلص إلى أنّ الإخوان يعانون ما يشبه البارانويا، التي تفصم شخصيتهم السياسية لا إلى اثنتين، بل إلى عدة شخصيات تحالفت واحدة منها مع رمز من رموز النظام الذي ناصبته العداء على مدى عقود، وثانية روّجت لمفاهيم مشابهة لما روجه البعثيون واليساريون بشكل كبير دون القناعة التامة بهذه المفاهيم، والشعارات، وفئة ثالثة ما زالت عالقة في تراث عمره ١٤٠٠ عام، تجاوزها التاريخ، وتجاوزتها التغيرات المسنونة بحكم الطبيعة.

وعلى ذلك يمكن تلخيص أداء الجماعة ما قبل الثورة وفق مستويين:

الأول: أيديولوجي وفيّ للأصول والمرجعيات التي نهلت منها الجماعة فكرها عبر تأكيد مشروع الحاكمية، وهو حلم الجماعة ومبتغاها في المآل الأخير، وطباعة المجتمع المتنوع بلون إسلامي خالص، ولو حاولت الجماعة تزيينه بالشعارات، إلا أنها على المحك كانت دائماً تقف موقفاً راديكالياً من كل تلك الشعارات.

الثاني: براغماتي يحاول جاهداً الوقوف وفق تغيرات الميدان، وهذا كان واضحاً من خلال حضورهم في

الهياكل السياسية المشكّلة على خلفية الثورة السورية، وبناءً على ذلك الموقف كانت مسألة التمكّن من السيطرة على قرارات بعض تلك الهيئات.

وبناء عليه وفي محاولة مقاربة الإجابة عن سؤالنا الأولي حول التعامل مع الجماعة مستقبلاً وفي أي مشروع وطني مستقبلي نرجوه قريباً، فلا بد لأي حوارٍ، وأتمناه مع تيار الإخوان المسلمين في سورية أن يوضع في جملة محددات تكون منطلقاً لتعاقد اجتماعي بين الجماعات الاجتماعية، والسياسية، والقومية، والطائفية الموجودة في سورية وهذه المحددات يمكن أن تنطلق من التالي:

أولاً: الاتفاق النهائي مع الجماعة على تنوع المجتمع السوري كمبدأ فوق دستوري يفضي إلى مواد دستورية تنسجم مع هذا التوجه، وهذا يستلزم اعتراف الجماعة بضرورة تجديد خطابها الإسلامي بما ينسجم مع قيم العصر.

ثانياً: الاتفاق على شكل الدولة المستقبلية المدني، كما يعلنون لكن وفق شروط الدولة المدنية الدقيقة، بما لا يلغي حالة التدين الفردي وبمواد دستورية واضحة، تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان والطوائف كافة.

ثالثاً: منح الحق للجماعة بتسيير شأنها الدعوي بالانسجام مع ما ذكر في البندين الأولين في أي سلطة قادمة، على قاعدة الحريّات الشخصيّة، وتقنين خطابها وفق ميثاق للعيش المشترك مع بقية الأديان والطوائف الموجودة على الأرض السورية.

وأخيرا: إذا أردنا بالفعل التأسيس لمشروع وطنيّ يزيح عن كاهل السوريين كل تلك التركة الثقيلة من المشكلات، فلا بد أن يُفتح الحوار مع الجميع على طاولةٍ بأربعة أرجل فولاذية، أولاها الحرية، وثانيتها، العدالة، وثالثتها، التنوع السوري، ورابعتها الدستور الذي يكتبه أبناؤه.

بذلك يمكن أن يحلم السوري بارتشاف كوب من القهوة على تلك الطاولة دون منغصات، ليعود مبدعاً كما كان، وكما هو الآن، وكما سيكون دائماً.

المراجع والمصادر

١- محمود، عبد الحليم الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول دار الدعوة، القاهرة، ط٥: ١٩٩٤

٢- مالكوم كير، معهد كارنيغي للشرق الأوسط :https://carnegie-mec.org/?lang=en

٣-السواح وائل، منتدى جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي آخر مظاهر الربيع العربي، مقدمات الثورة السورية، مقال على موقع تلفزيون سورية على URL

٤- لقاء مع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية علي صدر الدين البيانوني على التلفزيون العربي بتاريخ ٨/٥/٢٠١٦ الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Mo2t_UCotrs

٥- المشروع السياسي لسورية المستقبل، الموقع الرسمي للإخوان المسلمين في سورية: URL

٦-السباعي، مصطفى، الدين والدولة في الإسلام، محاضرة ألقيت على الخلية الاجتماعية في بيروت ١٩٥٣

٧-في معنى الملك العضوض على الرابط: إسلام ويب - سعادة تمتد(islamweb.net)

٨- كوش، عمر، قراءة في كتاب سيرة رياض سيف وشهادته للتاريخ،URL الرابط:

٩- صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت.

١٠- جريدة الدستور الأردنية، الأحد في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ على الرابط: URL

١١- جريدة القدس العربي، بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٩ على الرابط: URL

١٢- السباعي، مصطفى، الدين والدولة في الإسلام، بيروت: ١٩٥٣

١٣- بشارة، عزمي، سورية درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

١٤-جمال الشوفي، في التعاقد الاجتماعي وإضافة نكهة العقلانية على الحرية، الرابط: URL

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا